بعد أن أصدر تعميماً بتمديدها لتصبح 7 ساعات بدلاً من 6 للجهات الحكومية

ديوان الخدمة يعدل مواعيد العمل .. والموظفون : قرار عشوائي

- نقابة التربية : قرار ديوان الخدمة صادم ومجحف وغير دستوري ونرفض زيادة ساعات العمل
- «اتحاد النقابات» : قرار غير مدروس وسيسبب ربكة اجتماعية ويفاقم الازمة المرورية
- «نقابة المواصلات » : القرار لم يراع الموظفين ولا طبيعة حياتهم وخاصة الأرامل والمطلقات
- «التجمع العمالي»: «الخدمة المدنية» يحاول تطفيش العمالة الوطنية من «الجهات الحكومية»
- لسنا ضد أي إجراء يساهم في زيادة الإنتاجية ولكن يجب أن يستند إلى أسس موضوعية
- القرار السابق لتعميم البصمة لم يساهم في القضاء على البطالة المقنعة

قرار الخدمة المدنية أثار موجة كبيرة من السخط لدى النقابات العمالية

صالح العازمي

ناصر العازمي

حسين العازمي

مغردون : الزيادة تؤثر على نظام حياتنا اليومي ولا تعني زيادة الإنتاجية

اوضح ديوان الخدمة المدنية ان ما تم تداوله اخيرا بشان زيادة عدد ساعات العمل الرسمية في الجهات الحكومية "غير صحيح جملة وتفصيلا" مشيرا إلى ان القرار الصادر أمس الأول هو تأكيد لقرار كان قد صدر في العام 2006 بشأن توحيد وتحديد مواعيد العمل الرسمي صيفا وشتاء.

وقال الديوان في بيان صحفي "إن القرار رقم 2 لسنة 2018 الصادر اليوم بتاريخ 19 يونيو 2018 هو تأكيد للقرار رقم 1 لسنة 2006 بشأن توحيد وتحديد مواعيد العمل الرسمي صيفا وشتاء وذلك وفق مجموعتين الاولى من الساعة 7ر30 صباحا الى الساعة 2ر30 ظهرا والثانية من الساعة 8 صباحا الى الساعة 3 عصرا أي بواقع 7 ساعات يوميا".

وبين أن "المواعيد المعتادة للعمل المحددة بما لا يقل عن سبع ساعات يراعى فيها فترة سماح مدتها 30 دقيقة للموظف في بداية الدوام للذكور والاناث بالاضافة الى السماح للاناث بالانصراف قبل الموعد ب15 دقيقة كما تنص عليه ذلك قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2006 وذلك في اطار حرص ديوان الخدمة المدنية في التخفيف عن كاهل الموظفين فيما يتعلق بالتزاماتهم الاسرية".

ولفت إلى أن القرار رقم 2 لسنة 2018 الصادر اليوم ترك للجهات التي لها ظروف او طبيعة عمل خاصة وترغب في تغيير مواعيد العمل التنسيق مع الديوان لتحديد المواعيد المناسبة.

وعلى صعيد متصل تواصلت ردة الفعل القوية من المؤسسات والنقابات العمالية الرافضة لقرار "الخدمة المدنية" بزيادة عدد ساعات الدوام الرسمية

فقد اعلن رئيس نقابة العاملين بوزارة التربية صالح العازمي رفض النقابة القاطع لقرار ديوان الخدمة المدنية الجديد والذي يزيد بموجبه ساعات العمل نصف ساعة يوميا اي ما يقارب12 ساعة شهريا دون اي حافز .

ووصف العازمي القرار بانه مجحف وغير دستوري لان اي عمل لابد ان يكون له مقابل وحافز يوازي هذا العمل مؤكدا ان ديوان الخدمة لم يفاجئنا بهذا القرار لان قراراته في الآونة الاخيرة لا تصب في مصلحة الموظفين وخاصة ابناء هذا الوطن الغالي .

واعتبر العازمي ان القرار يعد صادما وخاصة انه جاء كعيدية من ديوان الخدمة المدنية في اول يوم عمل بعد عيد الفطر السعيد ومع بداية الصيف وارتفاع درجات الحرارة التي فوق ٥٠ درجة مئوية وخاصة عند الظهيرة وكذلك ما يعانيه الموظفون في تلك الساعة من ازدحام وتكدس مروري غير طبيعي .

وختم العازمي تصريحاته بإعلان رفض نقابة التربية لهذا القرار.

كما رفض اتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي قرار ديوان الخدمة المدنية بزيادة عدد ساعات العمل في الجهات الحكومية الى سبع ساعات .

واعلن ذلك رئيس اتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي حسين السبيل العازمي واصفا القرار بانه متسرع وغير مدروس وسينسبب في احداث ربكة للاسر الكويتية على كافة الاصعدة كما سينسبب في تفاقم الازمة المرورية نتيجة خروج جميع الموظفين في وقت واحد مطالبا ديوان الخدمة المدنية باعادة النظر في القرار وسحبه لمزيد من الدراسة

واستنكر العازمي ان يتخذ ديوان الخدمة المدنية مثل هذا القرار الذي يمس المواطنين الموظفين في الجهات الحكومية من دون اخذ رأي اتحاد نقابات القطاع الحكومي في مثل هذه القرارات مشيرا الى ان هذا القرار سيكون له انعكاسات سلبية خطيرة وخصوصا على الاسر الكويتية خلال فترة المدارس

وتساءل العازمي الى ماذا تهدف الحكومة من اتخاذ مثل هذا القرار ؟ هل هو تعزيز لتوجهها بتطفيش المواطنين من القطاع الحكومي ؟ وهل هو استهداف للموظفين والموظفات الكويتيين بدلا من تشجيع العمالة الوطنية معربا عن اسفه لدأب الحكومة على اتخاذ قرارات غير مدروسة تضر بالموظفين الكويتيين

واعلن رئيس نقابة العاملين بوزارة المواصلات " الخدمات " ناصر العازمي رفض النقابة القاطع لقرار ديوان الخدمة المدنية بزيادة ساعات العمل نصف ساعة يوميا واصفا القرار بانه مجحف بحق عشرات الآلاف من موظفي الدولة .

وقال العازمي ان القرار لم يراعي الموظفين ولا طبيعة حياتهم وخاصة الارامل والمطلقات والحاضنات ومن لديهم الكثير من الظروف الانسانية وكذلك مواعيد استلام الأبناء من المدارس وغيرها من الامور المهمة التي يغفلها الديوان .

واعتبر العازمي ان قرار الخدمة المدنية الجديد ان تم تطبيقه سيحدث ربكة في البلد خاصة ان ٩٠٪ من موظفي الحكومة هم من أبناء الكويت .

ووصف العازمي توقيت القرار بانه سيئ حيث يأتي بعد عيد الفطر المبارك ومع بداية فصل الصيف شديد الحرارة ناهيك عن الازدحام المروري الذي تعانيه طرق وشوارع الكويت في فترة الظهيرة .

ودعا العازمي في ختام تصريحاته رئيس ديوان الخدمة المدنية الى الإسراع بسحب هذا القرار المرفوض من مختلف النقابات والهيئات العمالية ومن مختلف شرائح الشعب الكويتي وهو ما بدا من التفاعل الواسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

كما اصدر التجمع العمالي بيانا بشأن قرار ديوان الخدمة المدنية بتقيد الجهات الحكومية بـ ٧ ساعات عمل جاء فيه

" تابع المجلس التنفيذي للتجمع العمالي قرار ديوان الخدمة المدنية رقم (2) لسنة 2018 بشأن تحديد مواعيد العمل الرسمي بالجهات الحكومية والذي أشار إلى تقيد الجهات الحكومية ب ٧ساعات عمل، واذ يؤكد التجمع العمالي انذا لسنا ضد اي اجراء يساهم في زيادة انتاجية وفعالية الجهات الحكومية ولكن يجب أن يستند اي قرار إلى أسس موضوعية عادلة وأن يكون مدروس مع تهيئة هذه الجهات لمثل هذه التغيرات.

واذ يوضح التجمع العمالي بانه لا يفهم من هذا القرار سوى محاولة ديوان الخدمة المدنية تطفيش العمالة الوطنية من العمل في الجهات الحكومية . فالقرار السابق لتعميم البصمة لم يساهم في زيادة انتاجية العاملين والقضاء على البطالة المقنعة، واذا كان الهدف من هذا القرار زيادة انتاجية العاملين فيجب توضيح الأسباب الحقيقة وراء هذه الزيادة لساعات العمل ففي الوضع الحالي لن يساهم القرار الا بزيادة نسبة البطالة المقنعة وزيادة التكاليف على الدولة، مع تأكيدنا بان زيادة انتاجية العاملين في الجهات الحكومية تتطلب بالمقام الأول محاربة الفساد المستشري في الكثير من وزارات وهيئات الحكومة ووقف عمليات النهب المنظم التي يمارسها الكثير من المتنفذين وخلق بيئة عمل صالحة وتنافسية مع تمكين العاملين وتدريبهم وعدم اقتصار الدورات والمهمات على كبار الموظفين ومستشاريهم.

والاخير نؤكد على ضرورة أخذ رأي النقابات والاتحادات العمالية وعلى وجه الخصوص اتحاد العاملين في القطاع الحكومي في مثل هذه القرارت، مع تحميلنا لهذه النقابات الحكومية واتحادهم مسؤولية تطبيق هذه القرارات ودورهم في المحافظة عن حقوق ومكتسبات العاملين التي لم تكن هبة بل انت نتيجة جهد وعمل نقابيين وناشطين عماليين ناضلوا من اجلها ومن اجل المحافظة عليها.

وعلى خلفية القرار انشأ مغردون عبر موقع التواصل الاجتماعي هاشتاقا بعنوان "#رفض_قرار_ديوان_الخدمة طالبوا فيه ديوان الخدمة بإلغاء القرار فيما اعتبر البعض أن القرار يخدم المصلحة العامة ولا ضرر من تطبيقه.

وقال مغردون عبر الهاشتاق الذي تصدر تويتر صباح امس إن قرار ديوان الخدمة المدنية لا يناسب أغلب الموظفين، وهذه الزيادة في ساعات العمل تؤثر على نظام حياتهم اليومي خاصة بسبب زحمة الشوارع.

وقال أحد المغردين إن «زيادة ساعات العمل لا يعني زيادة الإنتاجية، وربط ساعات العمل بالإنتاج "كلام فاضي"، وإذا فعلاً حريصون على زيادة الإنتاجية خصصوا عدد من المعاملات لكل موظف من يوصلها يتوكل على الله يغض النظر عن ساعات العمل». وقال آخر إن «زيادة ساعات العمل سوف تحبط الموظف وتجعله يكره الدوام، بعض الموظفين لا تهمه هذه القرارات لأنه بعد الصلاة يطفي الأجهزة ويقوك المستم عطلان أو ان يتهرب من الدوام ويرجع للبصمة يعني ساعاتكم ما فيها لا تنميه ولا تطوير ولا حتى ازدهار وإبداع وشكراً».

وعلى الجانب الآخر، دافع مغردون عن القرار، وقالوا إن هذا القرار جيد ويزيد من إنتاجية الموظف، ومثل هذه القرارات تصب في مصلحة البلاد وتخدم الصالح العام.

تعلقت بجمع نقدي وإعلان عن مشاريع غير مرخصة وعدم إبراز هوية التفتيش

«الشؤون» : رصدنا مخالفات بشأن مشروع جمع التبرعات خلال رمضان غالبيتها عادية

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أنها رصدت مجموعة من المخالفات المتعلقة بمشروع جمع التبرعات خلال شهر رمضان الماضي،مشيرة إلى "أن غالبيتها تعد عادية باستثناء عدد قليل منها يندرج ضمن المخالفات الجسيمة".

وأوضحت الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية في الوزارة هناء الهاجري في تصريح صحافي أن "الفرق التفتيشية رصدت 13 مخالفة تخص ست جمعيات خيرية إضافة إلى جهة خيرية أخرى".

وبينت أن تلك الجمعيات والجهات لم تلتزم بجدول توزيع الجمعيات على المساجد المعتمدة من قبل وزارتي "الشؤون" و"الاوقاف مضيفة "أن هناك مخالفات تعلقت بجمع نقدي وإعلان عن مشاريع غير مرخصة وعدم إبراز هوية التفتيش".

وذكرت أنه تم رصد مخالفة لاحدى المبرات التي قامت بالإعلان عن مشروع غير مرخص إضافة إلى وجود جمعية تعاونية أعلنت عن مسابقة رمضانية وجمعية أهلية تقوم بإعلان عن جمع التبرعات العينية.

وأشارت إلى أنه "تم رصد مخالفات لخمسة أكشاك لجمع الملابس إضافة إلى رصد مخالفتين تتمثل في قيام أحد المصارف بالإعلان عن جمع فائض الأطعمة والتبرعات العينية".

وكشفت الهاجري أنه تم أيضا رصد مخالفة لجهة خيرية خارجية تقوم بالدعوة لجمع التبرعات داخل البلاد دون ترخيص كما "تم رصد أحد الاشخاص يقوم بجمع التبرعات على حسابه الشخصي وإضافة إلى تحرير مخالفتين لجمع تبرعات نقدية داخل أحد المساجد".

ولفتت إلى أنه "تم رصد مخالفات لمسجدين يجمعان التبرعات النقدية لإقامة مشاريع لرواد المساجد ورصد مخالفة تتمثل في قيام مسؤولة أحد المساجد بمنع مندوبة إحدى الجمعيات الخيرية من الدخول لجمع التبرعات".

وقالت الهاجري أنه تم أيضا رصد مخالفة لأحدى شركات الاتصالات لنشرها رسائل نصية لجمع التبرعات بالتعاون مع أحدى الشخصيات المعروفة" إضافة إلى "رصد أربع مخالفات إعلان جمع تبرعات لشركات تجارية تعمل في النشر والتوزيع".وأضافت أنه تم كذلك رصد مخالفة لأحد المطاعم يدعو لجمع التبرعات لإقامة مشروع إفطار صائم من دون ترخيص".

الشؤون تواصل رصد مخالفات جمع التبرعات

«السكنية» : استلام 17 مبنى جديداً في مدينة صباح الأحمد

أحد المباني الجديدة التي استلمتها السكنية

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية استلام 17 مبنى من المباني العامة الجديدة بمشروع مدينة صباح الأحمد الإسكاني وتسليمها للجهات المعنية لتشغيلها.

وأوضحت المؤسسة في بيان صحافي أنه تم استلام روضتي أطفال ومدرسة ابتدائية للبنين ومدرسة ابتدائية للبنات بالإضافة إلى ستة مساجد مع سكن الامام والمؤذن ومبنى البلدية ومبنى الوحدة الاجتماعية ومبنى المكتبة العامة ضمن اعمال المرحلة الأولى من استكمال انشاء وإنجاز وصيانة المباني العامة بالضاحية C بالمشروع.

وذكرت المؤسسة أن عملية الاستلام تضمنت مبنى خزان مياه الري ومبنى مكتب البريد، إلى جانب مجموعة محلات وفرع الغاز في نفس الضاحية.

وأشارت المؤسسة إلى ان المباني العامة المنجزة تسلم الى الوزارات المختصة بعد استلامها من مقاول المشروع تمهيدا لتشغيلها من قبل الجهات الحكومية لخدمة سكان مدينة صباح الأحمد وتوفير الخدمات الحكومية اللازمة لهم.